

كلية الآداب والعلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية قسم الترجمة - جامعة تلمسان -	مشكلة العنف في المجتمع . ظهورها، وأسبابها، و حلولها	أ. أمال يوسف
الملخص: لم يخل المجتمع إن في مستوى الفردي أو الجماعي على ظواهر العنف وأشكاله في العلاقات البشرية سواء كان بدوافع شخصية من ثار و انتقام أو إشباع رغبة... بطرق غير مشروعة ، أو بدوافع جماعية سياسية أو دينية...		

إن ممارسة العنف بكل مستوياته وأشكاله، لا تحل المشكلات ولا تعالج
الأزمات وإنما توفر لها بيئة ملائمة وعناصر جدد للاستفحال والتعقيد. إن
التاريخ الإنساني شاهد على أن ممارسة العنف بأشكاله لم يفضي إلى واقع
إنساني نبيل، بل على العكس، حيث إن الممارسة العنف، لم يسجل إلا المزيد
من الأزمات والمشاكل على كافة الصعد.

و كبحا للدوافع الفردية استحدثت البشرية جهاز الدولة ليزع الناس
بعضهم عن بعض، فكانت الشرائع والمحاكم وأجهزة الأمن وفي المستوى
الاجتماعي اصطنعت الجيوش لرد العدوان أو الهجوم.

وعلى المستوى الدولي استحدثت مؤسسات أممية حكما بين الدول،
مما له دلالة واضحة على أصالة النقص والميل إلى العدوان في طبيعة الإنسان
والظلم من شيم النفوس كما يقال.

أصبح العنف من الأشياء الخطيرة التي تهدد جودة حياتنا، إذ أصبح
يحوط في كل مكان من حولنا فقد نجده في المنزل، الشارع، المدرسة، العمل....
فكل إنسان بداخله طاقة مكبوتة يعبر عنها برد فعل معين وإحدى صورها هو
العنف.

فما المقصود بمعنى العنف إذن ؟ الخُرقُ بالأمر وقلة الِرفق به ،وهو ضد الِرفق ،عُنفَ به وعليه يعنُفُ عنفاً وعنافة وأعنفُهُ، وعَنَّفُهُ تَعْنِيفًا ،وهو عنيف إذا لم يكن رفيقاً في أمره، واعتنَّف الأمر: أخذَهُ بعنف 1...

- العنف لغة عنفٌ به وعليه عنفاً وعنافة ، أخذهُ بشدَّة وقسوة ، ولامه فهو عنيف ، أعتنف الأمر: أخذهُ بعنف وأتاه ولم يكن له علم به و...الشيء كرهه. يقال إعتنف الطعام و...فلان المجلس: تحول عنه ، عنفوان الشيء :أوله، يقال هو في عنفوان شبابه أي في نشاطه وحدته (2).

غير أن معنى العنف أكتسب دلالات أخرى مختلفة ، فأصبح متقابلاً للفظَة violence في الفرنسية والإنجليزية ، هذه اللفظة التي تمتد جذورها حتى في الحديث أو الشعر العربي القديم من معنى violentia اللاتينية والتي تعني الغِلظة والقوة الشديدة وهي مشتقة من vis وهي القوة الفيزيائية أو كمية ووفرة شيء ما 3

تعددت التعاريف التي أعطيت لمصطلح «العنف» فمعناه الحداثوي يتعدى كل إشكاله «إن العنف كمقولة حقوقية تعود إلى القرن التاسع عشر حيث حدد وفكر فيه داخل التصور الحديث للدولة فعلاً أو ظاهرة ترمي إلى إحداث خلل في البنية التي تنظم مجتمعاً ما مما ينجم عنه تهديد نظام الحقوق والواجبات التي يتوفر عليها الأفراد طالما هم ينتمون إلى الشرعية قائمة» 4.

أما العنف في السياق النفسي يعرفه أحدهم «بأنه السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه وهو عادة سلوكٌ بعيد عن التحضر والتمدن تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثماراً صريحاً بدائياً كالضرب والتقتيل للأفراد والتكسير التدمير للممتلكات واستخدام القوة لإكراه الخصم وقهره» 5.

كما عرّف من قبل وكما عرّفه الدكتور علاء الدين القبانجي في مقالة، العنف، السيكلوجية والعلاج 6 فإن العنف ذلك السلوك المقترن باستخدام القوة

الفيزيائية وهو ذلك الفايروس الحامل للقسوة والمانع للمودة، لم يكن يوما ما فطريا، ولم يكن الإنسان عنيفا يوم ولدته أمه بل أن عنف الطبيعة والمحيط هو الذي يدفعه إلى ذلك.

أما منظمة العنف الدولية فقد تنطلق في عملها من التعريف الصادر عن الأمم المتحدة، حيث أن العنف هو «أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجع أن يترتب عليه، أذى أو معاناة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو الشروع أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة»⁷.

يعرف العنف أشكالاً ومظاهر مختلفة، فنجد في كل مكان وفي كل زمان، فقد يمس المحيط الأسري- وسمي بالعنف العائلي وهذا الأخير له عدة مظاهر وأشكال كالعنف ضد الأطفال العنف الموجه ضد المرأة بسبب كونها امرأة أو المتصل بالجنس. ويشمل

-التعرض للضرب على يدي الزوج، أو الوالدين أو الإخوة.

-التعدي الجنسي على الأطفال

-الاعتداء، الاغتصاب والقسوة الجسدية.

-تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية من الممارسات التقليدية للمرأة والفتاة.

فقد تتعدى هذه الظاهرة محيط الأسرة إلى العمل، المدرسة، الشارع... فيتفشى في المجتمع فيظهر في الاغتصاب، والتعدي الجنسي التي تتعرض له الفتيات والمضايقة والتحرش الجنسيين في أماكن العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر.

أما المصطلح الذي أصبح يعرف به العنف هو العنف الدولي أو العنف على أيدي الدولة وقد ارتبط بأطروحات متعددة في الفكر السياسي وبمفاهيم استعملت لتحليل التنوع الذي مس الأنظمة السياسية العنيفة.

نذكر نماذج لهذا التنوع كالتسلط، الديكتاتورية، الاستبداد، الفاشية، النازية، وهي كلها أنظمة مارست العنف السياسي بأشكال مختلفة ولتحقيق أهداف متباينة. ربطت ظاهرة عنف الدولة بخصائص ثقافية وجغرافية واقتصادية إما كعوامل هيأت لظهور عنف الدولة أو لترسيخه واستمراره. ومن بين القضايا التي لا شك وأن تدقيق المعطيات ستثيرها العلاقة بين عنف الدولة وعنف المجتمع، كيف يمكن التعامل نظريا وعمليا مع هذه الإشكالية، عنف الدولة كرد فعل على عنف المجتمع. وعنف المجتمع كرد فعل على عنف الدولة؟ هل العنف الذي مارسته الدولة أصلا هو الذي ولد عنف المجتمع؟ أم أن العنف النابع من الرفض البدائي للدولة هو الذي دفع بالدولة لممارسة العنف على التيارات التي كانت تهدد استمراريتها؟ من خلال هذه التساؤلات لا بد لنا إذن من أن نبحث في العوامل التي ولدت عنف الدولة أصلا أو ولدت عنف المجتمع أصلا. هل هي الرغبة في السلطة؟ أم أنه منطق الخوف من فقدانها والسعي بكل الوسائل إلى الحفاظ على ما تبقى من السلطة المتأكلة؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات لا بد لقراءات متأنية للنصوص النظرية حول طبيعة السلطة والعنف معا.

هذا البحث هو مقدمة لمحاصرة أسباب العنف، وللتحقيق من حدته من خلال الوعي على الإطار العام للمجتمع.

لا يستطيع أي باحث أن يعزل أية ظاهرة اجتماعية كانت أو سياسية أو اقتصادية أو فكرية عن الظواهر الأخرى في المجتمع كثوابت ومتغيرات، إضافة إلى ما يضطرب من أحداث أو أفكار في المجتمعات المختلفة. حتى أنه لا يمكن أن يعزل التفاصيل الصغيرة جدًا في مجتمعه، بل في كل قطاع من قطاعات مجتمعه.

وينطبق هذا الحديث على قطاع الفكر المجتمعي ومنه الفكر التربوي والتعليمي، وما نود أن نؤكد عليه بشكل هام في هذه المعالجة هو أهمية ربط التربية وكذا التعليم بما يحدث

في المجتمع الواحد والعالم كدائرة أوسع من مجرد إقليم ضيق انسجم مع موجة الاتصالات والإعلام والعولمة بحدسها السلبي والإيجابي.

«التعليم والتربية كمجال فكري ينبغي لما يعرف بالبنى الفوقية، له اتصال بالمنظومة الفوقية التي تضم الثقافة والفنون والفلسفة والأديان والاجتماع والعلوم الاقتصادية والسياسية وغيرها، وله اتصال بالمنظومة التحتية المشكلة من وسائل الإنتاج والمواد التي يركز عليها عيش الإنسان عضويًا وبيولوجيًا وحيويًا، فالزراعة والصناعة والخدمات والعمران تشكل البنية المادية التحتية للإنسان، وثمة اتصال وتأثر في تطوير البنيتين في علاقتهما الأولية معا بمعنى أن بنية العقل تطور بنية المادة، التي بدورها تكون عاملا محفزا ومستقرا لصاحب العقل أن يطورها» 8.

إن التصادم أو الخصام مع الآخر، هو أسلوب معين لإثبات الحق أو التعبير عن وجهة نظر، أو مصلحة. كما أننا ننسى أن بداية العنف ترجع إلى الصراع حول توفير الحاجات الأساسية، أو البقاء... يعد وضع النصوص القانونية الأولية التي تبين العلاقة بين الناس ظهرت أنواع متعددة من السلوكيات الرافضة ومن هنا نشأ السلوك العدواني الذي يسعى لإثبات الذات وتوكيدها 9

جاءت القوانين لتنظيم الحياة البشرية وتنظيم الإرادات حتى لا تطغى أرادة على أخرى، وفي جميع الحالات ينشأ العنف كأسلوب يلبي مصلحة ما لفئة ما في ظل نظام الحكم غير تعددي أو نظام لا ينظم المصالح الشخصية للأفراد والجماعات 10.

وفي هذا المجال، يرى عبد الحميد البكوش* 11 أن «النظم السياسية المتقدمة وهي تحرم العنف كوسيلة لتحقيق أية أهداف، توفر لكل مختلف معها وسائل مسالمة لبلوغ أهدافه أن استطاع، وبالطبع فإن الديمقراطيات الغربية المعاصرة لم تبلغ الكمال، ولعلها وهي نظم بشرية تعجز عن ذلك البلوغ، لكن نسيجها السياسي يوفر من القنوات التي تمكنه مع جمع الناس حوله والتأثير فيهم وفيهم في الرأي العام الذي يقدرون بدرجات متفاوتة على

تغيير سياسات الحكم وتغيير الحكام. وأما مجتمعات العالم الثالث والعربي منها على وجه الخصوص، فالأمر يختلف إذا تغيبت القنوات المشروعة للتعبير عن الاختلاف وتحقيق الطموحات السياسية بل يصل الحال في كثير من تلك المجتمعات إلى حد كراهية الاختلاف والضيق بالطموحات بحيث يجد صاحب الرأي أو الطموح نفسه بين خيارين، إما الركون إلى الصمت أو ارتكاب العنف الغاضب إن استطاع.

هناك عدة نصوص سواء في مجال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو اتفاقية حقوق الطفل أو نصوص منظمة العمل الدولية إضافة إلى التشريعات العربية والمحلية تنادي بالحفاظ بذلك، ولكن الحقيقة أن المشكلة لا تكمن في مجرد إصدار القوانين مهما كانت عادلة وسامية، المشكلة هي في تطبيق المجتمع لها.

على المستوى الاجتماعي يتفق د. فضل أبو هين: «إن الضغط الاقتصادي يولد اليأس وإحساس الإنسان بعدم قيمته وعدم فعاليته خاصة حينما يقف الإنسان عاجزاً أمام سد حاجات أسرته وسط هذه الظروف الصعبة»¹². نستنتج أن هناك سلوكاً عنيفاً بين العنف الممارس ضد المرأة وظاهرة الفقر تحدث فيه عدد من الباحثين منهم د. نادر سعيد الذي أشار إلى عالمية العنف كما تحدث عن ضرب النساء. وهناك إشارة واضحة لعلاقة الفقر مع العنف ضد النساء¹³.

ويضيف د. فضل أبو هين أنه لا يستطيع الفصل بين المدرسة والبيت، لذلك فإن الطفلة تحت سن 18 عاماً حين يزوجه الأهل مبكراً فإنها تتعرض لعنف مباشر وغير مباشر «إن الزواج المبكر في جذوره وأصوله يعبر عن رغبة جامحة ومتأصلة في الثقافة العربية والسيطرة الجنسية على المرأة وتسخير جسدها وعقلها ونفسيتهما لصالح رغبات الرجل ... إن الزواج من فتيات صغيرات يمكن للرجل من بدء علاقته معها على أسس غير متكافئة تتلوه محاولات مستمرة لإحكام السيطرة بسبب قدراته المادية والثقافية وتفوق تجربته العملية والحياتية عليها. إن التفوق الاقتصادي والتجربة الأوسع للرجل تجعله يشعر

بشكل دائم بأفضلية، وإذا قام باستخدام العنف ضدها فهي تتعلم أن هناك تبريرا لمثل هذا العنف»¹⁴.

إن الوضع التربوي ليس مسؤولية قطاع التربية والتعليم وحده، أو المعلم بل أنها مسؤولية مشتركة مجتمعية، لا بد من جميع القطاعات أن تساهم في التخفيف من شدتها أو الحد منها نهائيا إن أمكن «إن قضية العنف في المدرسة ليس مصدرها الوحيد هو المعلم وإنما نتعامل بأن المعلم في النهاية هو المسؤول الأول عن هذه العملية التربوية المعقدة بكل معانيها ثقافيا وحضاريا، إضافة إلى اكتساب الطلاب العادات الفكرية والوجدانية وأنماط السلوك السليمة وكيفية التفكير حتى يكون دور المعلم مساعدا ودليلا وداعما للطلاب بحيث يصل مستوى العلاقة بين المعلم والطلاب إلى درجة مجسدة بالتعاون والتكامل»¹⁵.

«تمثل المدرسة اليوم صندوق رنين يردد صدى كل المشكلات التي يعانيها الصغاريأتون إليها ليعبروا عن شقائهم وهذا بالتحديد ما يقود إلى تلك اللامبالاة تجاه المدرسة»¹⁶.

يتفق كل من الأستاذ الدكتور جميل سليمان مع رأي الكاتب إبراهيم بن عيشة «أن العنف في المدرسة ليس ظاهرة ناتجة عن طريقة عمل المؤسسة التربوية الوطنية وللأسف ان المدرسة الصدى للمشكلات التي يواجهها الشباب في مجتمعنا الحالي، وينبغي تفادي المدرسين مسؤولية الأمر أو أن يقال عنهم أنهم السبب في مشكلة نقص التواصل مع الشباب.

ويضيف قائلا أن توفير الإعلام الجاد الذي لا تشوبه مغالطة ويتمتع بالقدرة على إعطاء طابع من المسؤولية للمواطنين، وبالتالي نزع فتيل العنف ن والعنف ليس إلا وليد الشعور بالمظلومية والحرمان، ممارسة القدرة على هضم الظلم وتحويله إلى فعل ايجابي ...»¹⁷.

تنشئ القيم الاجتماعية التقليدية التي تنعكس في نظام تعليمي تقليدي شخصية لها سمات محددة أهمها الضعف في المقدرة على التفكير المستقل والمقدرة على التجديد والابتكار والتطوير، وتفرض عدم الثقة في النفس في نقاش موضوعات لا تتطلب ترديدا أو اجترارا لمعلومات ، وتفرض هذه القيم أيضا الخوف من سلطة المجتمع ، وتعزز عدم القدرة على التعامل مع ما هو جديد وغير مألوف ، وتضعف الشعور بوجود حقوق فردية لدى الشخص أو الطالب وتنتج شخصية مكبله عاجزة غير مبدعة ودون مقدرة على إعادة إنتاج المعرفة (18).

وفي ظل الأنظمة الغير ديمقراطية ، تزدهر التربية التقليدية كما يزدهر القمع السلطوي لمجموع الشعب والنخب المفكرة والآراء المعارضة ، لأنه على الجانب الآخر سنجد الازدهار لمظاهر السلطة السيئة عند المسؤولين بدءا من المعلم ومدير المدرسة وصولا إلى أركان أخرى في المجتمع «فيقول ماكس فيبر أن السلطة توجد حينما أفرض إرادتي رغم مقاومة الآخرين لها، وهي حسب فولتير فإنها تجعل الآخرين يتصرفون تبعا لاختياراتي». إن المرء يشعر نفسه أنه أكثر من مجرد إنسان حين يتمكن من فرض نفسه ومن جعل الآخرين أدوات تطيع رغبته مما يعطيه لذة لا تضاهي» (19).

إن العنف كما هو معروف الآن هو أسلوب شاذ في التعامل مع المشاكل. وهنا نشير فقط بأن المدرسة مؤسسة صغيرة تتأثر بالمجتمع، وإصلاحها بالتالي مرتبط بإصلاح المجتمع. ورغم أننا قد نتقبل سلوك سياسي غير ديمقراطي في التعامل مع الأفراد والجماعات، إلا أننا لا نجد عذرا في إقامة أية علاقة مرتكزة على العنف داخل المدرسة. لأن «التربية» تتميز عن غيرها من العمليات بوجود «جانب إدراكي» بمعنى أن المتعلم يدرك ما هو بصدد تعلمه. وفي غياب الجانب الإدراكي لا يكون هنالك مفر من الاعتماد على أساليب غير عقلانية في ترسيخ المعتقدات ، هذه تشمل في أدنى درجاتها أنماطا مختلفة من العقاب الجسدي الذي كان عادة متبعة في المدارس إلى عهد قريب، مثل

النبد والتخجيل والتهديد، إن الطفل الذي يتعرض لهذه المظاهر يكتسبها، وهو لا يتعلم فقط بل يتعلم هذه الأساليب جميعها التي تدخل في بناء الشخصية وهنا يكمن الخطر.

إن الحاكم ورجل الدين وغيرهما من أصحاب السلطة يصغيان لأنفسهم «هنالك منا من يلجأ للحل السهل ، فالصوت الحالي الغاضب والسخرية والاهانة لربما توقف الخطأ للحظات ، ولكنها تترك مع الطفل والشاب مرارة وغضب وشعور بعدم الثقة بالنفس لسنوات .ومنا من يستتر وراء قناع يعتقد أنه يعطي لشخصه هيبة وجلال تمنع التماذي في كسر الحدود المحصنة بين المربي وأطفاله ، فيأخذ الخوف مكان الاحترام والتردد مكان المبادرة والسؤال ، وتدرجياً يفقد الطفل القدرة على التفكير والتحليل والنقد والاستنتاج والتي هي من أهم مهارات التعلم، وبالمقابل يتعلم الطفل هو الآخر أن يلجأ إلى الحلول السهلة لمواجهة مشاكله ويكتسب قيماً مبنية أساساً على استخدام أشكال العنف مع الآخرين» (20).

لجأ د. مصطفى حجازي إلى تفسير « العنف لدى الإنسان المقهور كوجه آخر للقهر والإرهاب الذي يعيشه الإنسان في المجتمع المتخلف، إذ يتحول العنف إلى وسيلة أخيرة في يد الإنسان للإفلات من مأزقه ومن خطر الاندثار الداخلي الذي يتضمنه هذا المأزق إلى سلاح أخير لإعادة شيء من الاعتبار المفقود إلى الذات من خلال التصدي مباشرة أو مداورة للعوامل التي يعتبرها مسؤولة عن ذلك التبخيس الوجودي الذي حل به. العنف هو لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي وحين تتوسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكيانه وقيمه» (21).

ولو وسعنا دائرة البحث ، فسنجد أن العنف أو النزاع أو تصادم الإرادات المحتمل هو وليد هذه العلاقة بين الأنا والآخر وأريد أن أشير إلى أحد تفسيرات علم النفس للعنف من خلال المدرسة ووجهة النظر الظواهرية التي تحدث عنها الدكتور مصطفى حجازي

حين قال: «إن العنف كغيره من أشكال السلوك هوناتج علائقي، أو بكلمة أكثر دقة، نتاج مأزق علائقي. أما التدمير والقتل فهو كارثة علائقية تصيب الذات في الوقت نفسه الذي تنصب فيه على الآخر. إن العدوانية هي طريقة معينة للدخول في علاقة مع الآخر» (22).

والخلاصة أن العنف ظاهرة اجتماعية سياسية لم يخل منها دين أو إيديولوجية وأشد العنف لتي تتلظى به البشرية اليوم هو ما تقوم به الدول العظمى والصغرى، عنف ضد البيئة وعنفا اقتصادي ضد أوراق الضعفاء و عنق ثقافي ضد هويات الشعوب وعنفا عسكري اختلال أو دعما للاختلال أو عنف سياسي دعما للأنظمة الفاسد والاستبداد.

فالعنف لا يوصل إلى هدف نبيل وغاية إنسانية مشروعة، بل يد المكتسبات ويدخل الجميع في دوامة القتل والتدمير والحروب المفتوحة على كل الاحتمالات.

ومن الضروري في هذا السياق تأكيد حقيقة أساسية في هذا المجال وهي: أن العوامل الأسباب التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة العنف في المجتمعات الإنسانية عديدة ومتنوعة، ومن الخطأ الركون إلى تفسير هذه الظاهرة بسبب واحد، وإنما المطلوب دراسة هذه الظاهرة بعمق وموضوعية حتى تتمكن من تحديد أسبابها المباشرة والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ولتي أنجبت هذه العوامل في الفضاء الاجتماعي.

إن المجتمعات الإنسانية بحاجة باستمرار إلى تطوير أحوالها وأوضاعها حتى لا تتراكم الأزمات وتستفحل المشكلات، وذلك لأن غياب فعل الإصلاح والتطوير في أي مجتمع يعرضه إن المجتمعات الإنسانية بحاجة باستمرار إلى تطوير أحوالها وأوضاعها حتى لا تتراكم الأزمات وتستفحل المشكلات، وذلك لأن غياب فعل الإصلاح والتطوير في أي مجتمع يعرضه إلى الجمود فتتراكم المشكلات، مما يهبط المناخ إلى بروز خيارات متطرفة وتصرفات متشدد.

إن المطلوب على الصعيد المجتمعي ليس فقط التنديد بالعنف وفكره، وإنما المطلوب دائماً هو تعميق ثقافة الحوار والتسامح وحقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي وذلك لأن هذه الثقافة بحقائقها وتأثيراتها العميقة في النسيج الاجتماعي.

ولقد أبانت أحداث العنف أن هناك رؤية دينية هي التي تفذي هذا الخيار وتشكل البنية الفكرية والثقافية له. ولا يمكن أن نجتث من جذور، بمواجهة حقيقية مع هذه الرؤية. فالمجتمع لا يواجه فئات منحرفة فحسب بل يواجه ثقافة لا تتوانى في خلق الجنبين وإعطائهم المبررات الدينية وغيرها لأفعالهم الشاذة والشنيعه.

الهوامش :

1. لسان العرب.
2. المعجم الوسيط.
3. فتحي المسكيني، ما هو الإرهاب؟ نحو مساءلة فلسفية، دراسات عربية السنة 01/02/1997 العدد 34 ص4.
4. نفس المرجع، ص5.
5. دفرج عبد القادر، موسوعة علم النفس والتحليل النفسي، دار سعاد الصباح الكويت 1993، ص30.
6. نفس المرجع، ص31.
7. الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، القانون الصادر عن الأمم المتحدة.
8. محمد عبد المعطي إسماعيل. العنف في فلسطين، مجلة إقرأ العدد 97 آذار 2001 ص32.
9. معتز سيد عبد الله وصالح عبد الله أبو عيادة، أبعاد السلوك العدواني، دراسة عملية مقارنة، دراسات نفسية، العدد الثالث 1995، ص81.
10. نفس المرجع ص58.
11. *عبد الحميد البكوش كاتب ورئيس وزراء سابق.
12. هل ينجز العنف أحداثاً ديمقراطية؟» جريدة القدس 07/01/1999 ص19.
12. تقرير صحفي نشرته صحيفة الايام 09/12/1998 بعنوان «حق الفتيات والنساء في حياة خالية من العنف».
13. المصدر نفسه.

14. د. نادر سعيد « الزواج المبكر: علاقة جندرية غير متوازنة » جريدة الايام 28/12/1998.
15. أ. جميل سليمان، المجلة التربوية تصدر عن مؤسسات تربوية لبنان العدد الرابع 09/12/1998.
16. إبراهيم بن عيشة، المدرسة والطفل، مجلة الجيل العدد 12، 1993. ص 32.
17. المصدر نفسه. ص 09.
18. د. ج. جقمان، التربية الديمقراطية- مؤسسة مواطن لدراسة الديمقراطية بيروت 1997 ص 02.
19. المصدر نفسه، ص 90.
20. المصدر السابق، ص 15.
21. د. مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي، مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور- بيروت، معهد النماء العربي، 1976 ص 73.
22. المرجع نفسه، ص 200.